حلف الأطلسي ومهمات القرن القادم

عقد حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مدريد مؤتمره الأهم منذ إنشائه عام ١٩٤٩ وتحدث بيانه الختامي الذي صدر في العاصمة الإسبانية بتاريخ ٨ تموز - يوليو ١٩٩٧ عن «أوروبا موحدة وجديدة في حلف أطلسي موحد وجديد» في إشارة واضحة إلى نهاية حقبة «يالطا» والتعفية على آثار المؤتمر الذي انعقد في هذا المنتجع الروسي في الفترة بين ١١-١٤ شباط - فبراير عام ١٩٤٥ وحضره كل من روزفلت وتشرشل وستالين، والذي تم فيه تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال وإطلاق يد «روسيا» الشيوعية في أوروبا الشرقية، وتم فيه تكريس الانشطار في معسكر الحضارة الغربية - إن صح التعبير - إلى شقّين أو معسكرين.

وفي إشارة كذلك إلى أن هذا الحلف الذي أسّس في عام ١٩٤٩ في ظل هذا الانشطار وفي ظروف الحرب الباردة، قد اختلفت ظروفه وطبيعته اليوم بعد زوال الاتحاد السوفييتي وسقوط جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا، وأمام الرغبة الملحة للدول التي كانت خاضعة للنفوذ الروسي أو تدور في فلك الاتحاد السوفييتي في الانضمام إلى حلف الأطلسي وعددها

اثنتا عشرة دولة منها دول البلطيق الثلاث.

وقد تم في هذا المؤتمر قبول الدفعة الأولى من هذه الدول، أو من الأعضاء الجدد وهي بولندا وهنغاريا وجمهورية تشيكيا، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام جميع المرشحين الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة، وتسمية كل من رومانيا وسلوفينيا من بين الدول المرشحة، على أن يبحث أمر الضم إلى الحلف في كانون الأول ـ ديسمبر١٩٩٩. وقد تمت أو أضيفت هذه التسمية ـ التي لا تعني الكثير وقد لا تعني شيئاً على الإطلاق ـ أمام الطلب الفرنسي بأن تكون هاتان الدولتان مع الدفعة الأولى السابقة. وفي الوقت الذي حظي فيه هذا الطلب أو الاقتراح الفرنسي بموافقة ثمان دول أوروبية وكندا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ـ لأسباب كثيرة داخلية وأوروبية ـ بقيت موافقتها مقصورة على اللائحة التي كانت قد أعدتها في وقت سابق، والتي كانت تقتصر على الدول الثلاث السابقة.

ولم يكن في وسع دول الحلف الستة عشر سوى الموافقة على المقترحات الأمريكية بالنظر إلى النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة في إطار الحلف، وربما في مقابل التزاماتها الضخمة تجاهه. فقوات الحلف العسكرية هي بالدرجة الأولى قوات أمريكية، كما أن قرار استخدامها هو أولاً قرار أمريكي كما أثبتت الأزمة اليوغوسلافية وظروف التدخل في حرب البوسنة «حيث أبدت بلدان أوروبا الغربية عجزاً عسكرياً لا

يوازيه إلا عجزها السياسي. ولم تؤل تلك الأزمة إلى شكل من أشكال الحل إلا بمبادرة أمريكية تسندها قوات أمريكية، وإن تدخلت الأخيرة تحت يافطة حلف الناتو» على حد قول بعض المعلقين. هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة تتحمل بمفردها ٢٥ بالمائة من موازنة الحلف.

ومن هنا جاءت تعليمات الرئيس الأمريكي كلينتون الواضحة للإدارة الأمريكية: «لامزاحم لسيادة القوة الأمريكية العظمى، ولا تقاسم لسلطتها على المنظمة» بل إن الكاتب والوزير الفرنسي السابق ميشال جوبير يقول: إن احتفالات الولايات المتحدة بالذكرى الخمسين لتأسيس الحلف، والتي تصادف عام ١٩٩٩ سوف تكون بهيجة صاخبة كأنما أريد لها تتويج عهد الرئيس بيل كلينتون وانتصاراته.

والواقع أن إصرار الرئيس كلينتون على أن يكون توسيع الحلف ومسيرته وفق الإيقاع الأمريكي، وأن يكون انضمام دول أوروبا الشرقية ـ حلف وارسو سابقاً ـ أو إعادة توحيد أوروبا إن صح التعبير وفق الشروط والمعايير الأمريكية.. له ما يبرره إذا تذكرنا أن هذا الانضمام والتوحيد إنما جاء على خلفية الانتصار في الحرب الباردة، أو تكريساً لهذا الانتصار الذي ما كان له أن يأتي بمثل هذه السرعة وبهذا الحجم ـ فضلاً عن أسباب جوهرية أخرى تتعلق بطبيعة الممارسات الماركسية ذاتها ـ لولا الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت مع الاتحاد

السوفييتي في حرب التكنولوجيا وسباق التسلح تجاوزت فيها قدرات الروس من جهة. والتي وقفت في وجه النفوذ السوفييتي والمد الشيوعي في أوروبا وسائر قارات العالم من جهة أخرى. مع التذكير في هذا السياق بالأحزاب الشيوعية التي كانت تزداد قوة في أوروبا وبخاصة في فرنسا وإيطاليا، وبالبريق الذي تمتعت به الماركسية أو «الحل الاشتراكي» لدى الكثير من قيادات العالم الثالث على وجه العموم.

إن ظروف الانتصار والانفراد بالسيادة التي تعيشها الولايات المتحدة منذ نحو عقد من الزمان ـ في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي ـ شبيهة بوضعها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي السنوات الأولى العصيبة من عصر الحرب الباردة.. حين أسدت خدماتها لأوروبا الغربية التي أنهكتها الحرب، وذلك من خلال مشروع مارشال الاقتصادي، وحلف شمال الأطلسي الدفاعي. وها هي اليوم كما يقول كلينتون تنهض بالتزاماتها نحو أوروبا الشرقية على نحو قريب أو مماثل. إنها حقاً أوروبا جديدة وموحدة تمحو آثار الانقسامات التي كرسها مؤتمر (يالطا) وتعيد رسم الخارطة الأوروبية، أو تعيد هذه الخارطة إلى سابق عهدها مرة أخرى.

ولكن أين هي المهمة الدفاعية للحلف في ظل عدم وجود استقطاب عسكري اليوم.. وربما لبضعة عقود أخرى في الغد المنظور؟ خصوصاً وأن (الدب الروسي) الذي ما يزال يتمتع

بقدرات نووية ضخمة أضحى صورة لا حقيقة لها على الأرض، وأنه ليس في وسعه في ظل القدرات الأمريكية ـ والأوروبية الغربية ـ أنه يعود لتهديد أوروبا في أي بقعة من بقاعها.. حتى دول البلطيق الثلاث التي استقلت عن روسية عام ١٩٩١ ـ بعد ضم استمر ٤٥سنة ـ لا تقوى روسيا على أن تصنع تجاهها شيئاً على الرغم من الجاليات الروسية الضخمة التي تعيش فيها.

هل يمكن القول: إن مهمة الحلف الجديدة ـ أو الحلف الجديد بعبارة أدق ـ هي تكريس القيادة الأمريكية لأوروبا بوصفها حقيقة جغرافية وسياسية وثقافية معاً أو في وقت واحد. والإمساك بالقرار الاستراتيجي الأوروبي فيما يتصل بشؤون أوروبا والعالم. يبدو ذلك من ملاحظة الشروط«الثقافية» التي وضعتها الولايات المتحدة من أجل الانضمام إلى الحلف، من جهة. وملاحظة أن هذه الشروط لا تلتقي مع الأصولية، أو لا يمكن التوفيق بينها وبين الأصولية من جهة أخرى. ونعتقد أن هذا يومئ في نهاية المطاف إلى المهمة الجديدة للحلف الذي أضحى، أو سوف ينتهي في آخر المطاف إلى حلف حضاري/ ثقافي وإلى حدٍ ما ديني في مواجهة الأمم والحضارات والثقافات الأخرى.

قال قائد القوات الحليفة في أوروبا الجنرال جورج جولوان على هامش اجتماعات الحلف، وشرحاً لشروط عضويته:«إن

عضوية الحلف تفترض في البلدان المرشحة اعتماد الديمقراطية مبدأ للنظام السياسي، وتحرير اقتصادها وإخضاعه لقواعد السوق، وتسوية المشكلات الحدودية والأمنية مع جيرانها الأقربين، كي لا تتحول العضوية الأطلسية إلى تهديد لأمن الجيران، ومصدر لحروب يُجر إليها الحلف بالتزامه الدفاع عنها».

عضوية الحلف إذن ليست عنواناً على الديمقراطية فحسب، بل على القبول بالنظام الليبرالي بشقية السياسي والاقتصادي. وإذا كان هذا لا يمنع روسيا نفسها من الانضمام إلى الحلف وفقاً لهذه الشروط، فإنها على المدى القريب غير مؤهلة لهذا الانضمام إذا كان الشعب الروسي لم يستطع هضم وتفعيل نظام السوق حتى الآن. أما تسوية المشكلات الحدودية والأمنية فشرط لازم للانضمام، ومن ثم إلى توحيد أوروبا (الشرقية والغربية) حتى يتمكن الحلف من أداء مهمته (الأمنية) الجديدة ربما في حفظ السلام أو في فرضه في العالم، وبالشروط الأمريكية كما سنشير بعد قليل. لأننا نود هنا التعليق على وضع روسيا تجاه الحلف بعد أن وافقت هي على توسيعه باتجاه بلدان حلف وارسو، من خلال توقيعها اتفاق التعاون الأمني في باريس في ٢٥ مايو ١٩٩٧ مع حلف الأطلسي لقاء قبولها في نادي الدول الصناعية السبع الكبرى، وبصوت في مجلسٍ أطلسيّ روسي مشترك لا تتمتع فيه بحق النقض، مع تعهد

الأطلسي بعدم نشر قواته في الدول التي تضم إلى الحلف ـ ولكن هذا لا يمنع من تحديث قوات الدول المنضمة حتى تكون في سوية الدول الأخرى ـ وعدم نصب منصات نووية فيها إلا في حال وقوع أزمة!

إذا كانت الرغبة الروسية في الانضمام أو الالتحاق بأوروبا، والابتعاد عن الشرق حتى لا تنبت للروس وبر الدببة كما يقولون.. تشكل هاجساً روسياً قديماً، فإن المصالح الروسية لا تكمن اليوم في هذا الابتعاد عن الشرق فيما نقدر، لأن شروط الالتحاق في ظل القيادة والسيادة الأمريكية لم تعد كما كانت أيام القياصرة، وفي عصر الدول والقوميات في أوروبا. ولهذا فإن روسيا ليس أمامها سوى المزيد من الخضوع للرغبات والشروط الأمريكية! ومن هنا فإننا ننظر على سبيل المثال إلى امتناع روسيا عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الأخير بشأن عدم إقامة المستوطنات اليهودية في القدس والأراضي العربية المحتلة على أنه استجداء للولايات المتحدة، وابتزاز أو محاولة لابتزاز العالم العربي والإسلامي. مع الإشارة بهذه المناسبة إلى أن الدولة الأوروبية الثانية التي حذت حذو روسيا ـ ولم تنضم إلى سائر دول المجموعة الأوروبية ـ هي ألمانيا![1] التي تعترف لها الولايات المتحدة من بين سائر الدول الأوروبية بكونها أمة لها وحدتها اللغوية والعرقية ويمكن أن تكون الشريك الفاعل للولايات المتحدة كدولة قوية

(١) انظر المقالة الأخيرة الخاصة بألمانيا في هذا الكتاب.

ومقتدرة!!! ومعنى ذلك أن دوافع الانحياز، متفاوتة وبعيدة. خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن روسيا أحد راعيي مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي وليس كذلك حال ألمانيا.. حتى لكأن روسيا تريد أن تقول: إن طريق السلام أضحى أمريكياً صرفاً، أو بالشروط الأمريكية وحدها! لقد فقدت روسيا جميع أوراقها وكانت أمامها فرصة تاريخية لتعيد توثيق روابطها بالصين والهند والعالم العربي والإسلامي..

ونصل هنا إلى النقطة الثانية التي أشرنا إليها، وهي أن الشروط الثقافية التي يتطلبها حلف الأطلسي أو الولايات المتحدة لا يمكن التوفيق بينها وبين الأصولية.. الأمر الذي يجعل من الحلف أداة ضرورية لضبط هذه الأصولية وتحجيمها... أو القضاء عليها إذا لزم الأمر. وقد تختلف هذه المهمات أو تتعدد بتعدد البلاد من جهة. وبمدى (الإرهاب والتطرف) الذي تمارسه الدعوة الأصولية (الإسلامية) في الأراضي العربية المحتلة أو في بعض البلاد من جهة أخرى.

وقد سبق لسكرتير حلف الأطلسي ويلي كلاس أن قال بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢ -كما نقلنا في صفحة سابقة-: «إن الأصولية الإسلامية تشكل بالنسبة للغرب التهديد ذاته الذي شكلته الشيوعية إبان الحرب الباردة» وقال أيضاً: إنه لا يدري كيف يمكن التوفيق بين الأصولية والديمقراطية. ولكنه اعتبر أن حلف الأطلسي يمكنه التصدي للتهديد الذي يشكله المتطرفون

الإسلاميون بينما هو يعيد تحديد دوره بعد أن كسب الحرب الباردة. ثم أضاف: «إن حلف الأطلسي هو أكثر من تحالف عسكري، فقد أخذ على نفسه الدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي تربط أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية».

قلت: واليوم يقوم الجنرال جولوان بتحديد هذه المبادئ في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة الطلب الفرنسي في جعل قيادة الجناح الجنوبي للحلف لجنرال أوروبي، أو في التنازل عنه لجنرال أوروبي كرمز «لأوربة» الأمن، والاستقلال التدريجي عن أميركا. علماً بأن فرنسا جعلت من هذا التنازل شرطاً أساسياً لعودتها إلى الحلف. لقد جاء الرفض الأمريكي القاطع لهذا الطلب دليلاً على أن القيادة الأمريكية لا تفصل بين قلب أوروبا وجنوبها والشرق الأوسط لأن قيادة حلف الناتو في جنوب القارة الأوروبية هي نفسها التي تشرف على الأسطول السادس في البحر المتوسط، علماً بأن هذا الأسطول الأمريكي ليس في عداد قوات الناتو. إن الولايات المتحدة تمسك بزمام الموقف في أوروبا والشرق الأوسط في وقت واحد، ومن خلال قيادة عسكرية واحدة مقرها «نابولي» وإرادة سياسية حازمة لا ندري إن كانت هي التي اختارت مدريد لعقد هذا المؤتمر التاريخي لحلف الناتو أم أن اختيار هذه العاصمة الأوروبية الجنوبية جاء مصادفة مع اختيارها لعقد مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي. وهو المؤتمر الذي أطلق يد

إسرائيل وفتح الطريق أمام محاربة الأصولية والإرهاب والتطرف (الإسلامي) وحده دون سواه! لقد سمى العرب قديماً المحيط الأطلسي بحر الظلمات. فهل يغرق فيه العرب والمسلمون وتطويهم (ظلماته) كما غرقوا وهم يلهثون وراء (أنوار) الحداثة والمعاصرة... في سراب الأوهام؟ ﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾.